برغم تساقط الأمطار.. وما لم تغير تركيا سياستها

تقرير لمنظمة المياه الاوروبية يتوقع جفاف دجلة بشكل نهائي في عام ٢٠٤٠

بغداد/جعفر الونان

التقرير الاخير لمنظمة المياه الاوروبية الذي صدر في ٢٤ من الشهر الجاري يتوقع جفاف نهر دجلة (١٨٠٠كم) في العراق بحدود عام ٢٠٤٠ بسبب السياسية المائية التي تعمل بها تركيا.

يشير التقرير الى أن نهر دجلة يفقد سنويا٣٣ بليون م ٣ من مياهه ، وينقل عن الخبير الفرنسي دي مونيت المدير التنفيذي للمنظمة القول أن العراق يعاني ازمة مياه حادة تحتاج الى جهود دولية مكثفة..

ويضيف « على ضوء نتائج هذا التقرير تتبادر الى الذهن اسئلة كثيرة منها هل صحيح أن تركيا تتعمد احتجاز المياه عن العراق؟ ، وهل حجز المياه ورقة ضغط على الحكومة العراقية او انها تنمية اقتصادية كما يعبر الساسة والاعلاميون الاتراك ؟ وهل من حق تركيا حجز المياه عن دخول العراق ؟ وهل يتطلب الامر تدخل الامم المتحده أو اللجنة (العراقية ، التركية) ستتوصل الى حلّ مقنع للطرفين ؟ وهل ستنفذ بنود الاعلان السياسي المشترك بين (رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ونظيرهُ التركي رجب طيب أردوغان) الذي أُعلن عنه في زيارة الاخير للعراق في ١٠ تموز الماضي بشأن حصة العراق من الموارد المائية ؟ وهل هناك اسباب اخرى غير معلنة تُعلل انخفاض منسوب المياه في دجلة .

وفي الوقت الذي وصف فيه مراقبون ومهتمون بالشأن البيئي وضع دجلة بـ(الكارثة البيئية) حذر وزير الزراعة العراقي علي البهادلي من استمرار حجز المياه في تركيا واكد أنها ستؤثر بشكل كبير في الزراعة في العراق . وزارة الموارد المائية من جهتها اكدت في بيان صادر عنها مطلع حزيران الماضي انخفاض الماء في نهر دجلة بنسبة ٦٠ سم٢ عن العام السابق.

واضاف البيان أن انخفاض المياه بهذا المقدار سيحرم ٦٩٦الف كم من الاراضي الزراعية ، في وقت دعا عبد اللطيف جمال رشيد وزير الموارد المائية في تصريحات صحافية مطلع تموز الماضي الدول العربية الى التدخل لحلّ ازمة المياه مع تركيا وأضاف رشيد ان طاقة الخزن الكلية في العراق تبلغ ١٤٨,٩١ بليون م٣، لكنها الان لا تخزن اكثر من ٧٧ بليون م٣.

وأوضح ان طاقة خزن المياه في العراق تاثرت كثيرا بسبب حصر المياه في السدود التركية. .كما اشارت اللجنة المرسلة من منظمة البيئة العالمية وعلى لسان رئيسها الخبير فرنسان بيون الى وصول نسبة التلوث بمقدار ١٨٠٠ملغ ـــلتر بينما يفترض ان تكون النسبة مقاربة الى المعدل العالمي ٨٠٠ملغ ـــلتر .وارجع بيون ارتفاع نسبة التلوث الى الحروب التي خاضها العراق وعمليات (التسميد الكميائية)التي تسبق انشاء المشاريع التركية والاخطاء الجغرافية لمواقع المصانع التي تقع على ضفاف دجلة حيث وصلَ عددها الى ٤٧٦ مصنعاً عملاقاً وتعمدَ هذه المصانع الى رمي مخلفاتها بشكل مباشر في النهر .

مشروع الغاب .....مشروع الحصار

تعملُ تركيا على بناء ٢٢ سداً عملاقاً ومنظومة محطات كهربائية كبيرة اطلقت عليها (مشاريع الغاب) على ضفاف نهر دجلة في جنوب شرق تركيا و تمرّ هذه المشاريع عبر المناطق (اجي يمان ، ديار بكر، غازي عينتاب، لكس، سيرت، شانلي، ادرنه) ويتوقع خبراء ×مائيون× أن هذه المشاريع في حال انجازها ستحرم العراق وسوريا من نصف مواردهما المائية وستعرض المنطقة الى ازمة مائية حادة.ومن اهم مشاريع الغاب سد قرال قزي و سد باطمان و سد اليسو (الاكثر طاقة على خزن المياه) حيث تبلغ تكاليف انشائه١,٢مليار دولار ويقع السد في منطقة دراغجيتين ٤٥كلم عن الحدود السورية ويصل حجم الخزن الطبيعي فيه الى(١١,١٤) مليار م٣، وتبلغ مساحة السد مساحة ٣٠٠كم. المسؤولون الاتراك من جهتهم صرحوا بأن سد اليسو سيكون اكبر سد يقام على نهر دجلة ، و يتوقع انجازه عام ٢٠٢٠ وأنه من ضمن مشاريع الغاب التي تسعى الى احياء مناطق الاناضول ولاتعد هذه المشاريع ورقة ضغط على اي من الدول التي يدخلها النهر.

الخبير المائي محمد الاسدي اكد للمدى عدم قانونية مشاريع الغاب لان مثل نهري (دجلة، الفرات) تعد انهار دولية مشتركة و ليس من حقّ اي دولة احتجاز المياه فيها عبر السدود ومنظومات الحجز المائي العملاقة حسب اتفاقية قانون المجاري الدولية غير الملاحية لعام ١٩٩٧ التي حددت في مادتها (١١) آلية التعاون بشان التدابير المزمع إقامتها فقد نصت المادة على أن تتبادل دول المجرى المائي المعلومات وتتشاور مع بعضها وتتفاوض حسب الحاجة بشأن التدابير المزمع اتخاذها على حالة مجرى دولي مائي وختم الاسدي حديثهُ :العراق لم يتسلم اي ملف بشأن هذه المشاريع العملاقة وتركيا لم تشاركهُ في المشاورات والتمهيدات قبل انطلاق مشروع الغاب، واعتبرت مياه دجلة ملكها وحدها. يتخوف المراقبون من أن تسبب هذه المشاريع بتقليص المساحات الخضر في العراق وتزيد من هبوب العواصف الرملية وارتفاع معدلات الملوحة في الاراضي العراقية الى ٣٤ بالمئة مع انخفاض عدد المزارعين وتدهور الثروة الحيوانية بنسبة ٤٤٪

دجلة ...ورقة ضغط

يرجحُ محللون سياسيون استخدام تركيا حجز مياه دجلة كورقة ضغط على الحكومة العراقية لاجبارها على طرد حزب العمال الكردستاني المعارض للحكومة التركية الذي يقطن في جبال كردستان العراق الحدودية مع تركيا ويتخذها منطلقاً لضرب اهداف في جنوب تركيا . (الماء مقابل حزب العمال الكردستاني) ، هل هذا شعار الحكومة التركية كما تقول الصحافية التركية المعارضة للنظام التركي رجاء رشدي في مقال لها مطلع حزيران الماضي في صحيفة دي فيليت الالمانية او أن حجز المياه عن العراق ليس سياسياً كما يروج لهُ الاعلام التركي ؟ .منى الرفاعي استاذة العلاقات الدولية بجامعة بغداد اشارت الى تاريخ مشاريع الغاب التي تعود الى اذار ١٩٣٣ حين قامت الحكومة التركية بعد سقوط الدولة العثمانية بالتخطيط لمشاريع الغاب فعملت على المسح الهيدروليكي للمنطقة المخطط اقامة المشاريع عليها و ترسيخ مفهوم (الماء مُلكٌ لتركيا) وختمت الرفاعي حديثها الحل يكتمن بتدخل الامم المتحدة لتحدد هل ان نهري دجلة والفرات انهار عابرة للحدود او انها انهار دولية حصة المياه فيها متساوية للبلدان التي تشترك فيها.

الإعلان السياسي بين (العراق وتركيا)...هل سينقذ دجلة؟

زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اوردغان الاخيره في مطلع تموز الماضي التي وصفها رئيس الوزراء نوري المالكي (بالناجحة والمثمرة) . حيث اثمر عنها الاعلان السياسي الذي اعلن عنه رئيسا وزراء البلدين و يتضمن العديد من الفقرات المؤثرة على المستوى السياسي والامني والثقافي والصناعي والتجاري والعلمي ، وأنطلاق اعمال المجلس الاعلى للتعاون الستراتيجي بين تركيا والعراق الذي يرأس جلساته رئيسا وزراء البلدين.

وأوصى الاعلان بضرورة توقيع اتفاقية لحل مشكلة انخفاض المياه في العراق قبل نهاية ٢٠٠٨ بين (العراق وتركيا) ، النائب لطيف حاجي نائب رئيس لجنة الزراعة في البرلمان اعرب عن تفاؤله بقرب حلّ ازمة المياه مع تركيا وقال في تصريحات صحافية: ان مشكلة المياه في العراق في طريقها الى الحل خاصة بعد زيارة الرئيس التركي الى بغداد وانبثاق الاعلان السياسي المشترك بين البلدين .

واكد النائب ضرورة ترجمة بند المياه الى بروتوكول يضمن حصة العراق من المياه.

واعرب خبراء في وزارة الموارد المائية عن تفاؤلهم بالاعلان السياسي ووصفوه (بالخطوة الايجابية)وقد ينقذ دجلة والفرات من انخفاض المنسوب المائي الذي اربك مجالات حيوية في العراق اهمها الزراعة والاهوار والثروة الحيوانية والطاقة الكهربائية .

عوامل أخرى .....

لاتتحملَ تركيا وحدها مسؤولية انخفاض المنسوب المائي النهر دجلة بل هناك عوامل اخرى ليست اقل تاثيرا من تركيا فانخفاض منسوب الامطار في موسم الشتاء الماضي بنسبة ٣٠ بالمئة .

وكذلك انتشار قصب البردي ووردة النيل السامة التي تسبب بزيادة نسبة تلوث المياه في النهر وانتشار كثيف للعوائق ومخلفات المصانع إضافة الى المشاريع الايرانية (اقامة السدود والمحطات العملاقة الكبيرة) والتي يصفها وزير الطاقة الايراني برويز فتاح «بمشاريع الاستثمار» على الروافد التي تصبّ بنهر دجلة (الزاب الكبير ، الزاب الصغير ، العظيم ، ديالى ، السوان ، كونة ، دويريج ، رزاوة) ، فضلا عن التصريف العشوائي من قبل المزارعين وقلة اعمال الادامة والتجريف التي يفترض ان تقوم بها الملاكات الحكومية.

المهندس احمد الفالح (احد المشرفين على مشاريع تنظيف النهر من العوائق والنباتات السامة) يرى ان قلة الكوادر العاملة في مشاريع الادامة وعدم امتلاك هذه الكوادر اليات حديثة عوامل ساهمت في تفاقم مشكلة انخفاض المنسوب المائي .

محاولات لتخفيف الأزمة

عملت وزارتا الموارد المائية والزراعة منذ بداية موسم الجفاف على تشكيل غرفة عمليات مشتركة لمحاولة الحد من ازمة الجفاف ، بدورها اصدرت غرفة العمليات المشتركة عدة قرارات مهمة منها: (تشغيل سدود (الموصل وسامراء والكوت) بالنظام المركزي وخزن المياه بالطاقة الاجمالية للسدود الثلاثة وتشكيل لجنة لمتابعة التطورات بشكل مباشر في مشاريع الغاب والعمل على اسالة المياه بطرائق حديثة تمنع من فقدان الماء بنسب عالية وفتح الباب امام الشركات والمؤسسات العالمية التي ترغب بالعمل في مشاريع التي تحد من الجفاف ودعم مركز التصحر التابع لوزارة الزراعة «.

كما اصدرت الغرفة توصيات بـ (الاشراف على مشاريع تثبيت الكثبان الرملية بالطرق الميكانيكة والبولوجية وتنمية الغطاء النباتي وزراعة الاشجار المقاومة للجفاف واستخدامها لرصد العواصف الترابية وحفر الابار المائية ذات الدفع المائي العالي و استغلال المياه الجوفية وقبل ذلك التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني المختصة لايضاح خطورة الرعي الجائر والزراعة العشوائية عند المزارعين».

عمرو موسى:الجامعة العربية لم تطلع بعد على نص الاتفاقية الامنية

مجلس الوزراء يقر التعديلات على الاتفاقية والبيت الابيض يعارضها

عمان/ بغداد/ المدى والوكالات

مجلس الوزراء يقر التعديلات المقترحة على الإتفاقية مع الولايات المتحدة

اقرت الحكومة العراقية التعديلات على الاتفاقية الامنية وكلفت رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي بعرضها على المفاوض الامريكي فيما بحثت رئاسة الجمهورية وضع الاتفاقية وكيفية التعامل معها ضمن الواقع الحالي وما تمخض من تجاذبات تجاه هذه الاتفاقية في حين اكد النائب عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية في بغداد آدام إيرلي أن بنود الاتفاقية العراقية الأميركية طويلة الأمد تضمن المصالح العراقية والأميركية على حد سواء .

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية الدكتور علي الدباغ امس الثلاثاء ان مجلس الوزراء العراقي قد اقر التعديلات التي وصفها بالضرورية والجوهرية والمناسبة الواجب ادخالها على مسودة الاتفاقية الامنية مع واشنطن .

واوضح ان مجلس الوزراء وضع التعديلات بناء على الآراء والتوجهات الأساسية للكتل السياسية على الاتفاقية التي اصبح اسمها الجديد (اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق) بحسب الدباغ .

ولفت الى انه تم تفويض رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي بعرض هذه التعديلات على الجانب الامريكي من اجل التوصل لمسودة اتفاق يحفظ «الثوابت الاساسية وسيادة العراق ومصالحه العليا». وسرعان ما اعرب البيت الابيض امس الثلاثاء عن تحفظات شديدة حيال تعديل الاتفاقية الامنية وقال ان اية تغييرات على الاتفاقية ستكون صعبة .

وصرح غوردن جوندرو المتحدث باسم البيت الابيض "لم نتسلم اية تغييرات من الجانب العراقي ونعتقد ان الاتفاق جيد وبالتالي سيكون من الصعب اجراء تغييرات عليه" .

وتجدر الاشارة الى ان التعديلات الاخيرة تعد نهائية بالنسبة للجانب العراقي قبل عرضها على البرلمان العراقي للتصويت عليها من دون ان يشر الدباغ الى فحوى تلك التعديلات بشكل رسمي.

وياتي ذلك بعد يوم واحد من دعوة وجهتها النائبة المستقلة في البرلمان صفية السهيل الى استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي والوزراء السياديين لمناقشة تفاصيل الاتفاقية الامنية طويلة الامد مع الولايات المتحدة علنا أمام انظار المواطنين في قبة البرلمان مؤكدة ان العراق بحاجة اليها .

واكدت السهيل في بيان تلقت المدى نسخة منه ان مجلس النواب تسلم من الحكومة نسخة غير رسمية من الاتفاقية الامنية العراقية الأميركية.

وشددت على حاجة العراق للاتفاقية «كونه يمر بمراحل حساسة من تاريخه لذلك تحتاج القوى السياسية مجتمعة إلى اتخاذ قرار وطني شجاع بهذا الصدد».أكد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية أن القوات الأميركية هددت بإيقاف عملياتها العسكرية كافة وباقي الخدمات اللوجستية في عموم البلاد اعتبارا من مطلع العام القادم في حال رفضت الحكومة التوقيع على الاتفاقية الأمنية.

ونقلت مجموعة ماكلاتشي الصحفية عن الهاشمي، قوله إن الجنرال أوديرنو القائد الأعلى للقوات الأميركية في العراق، قدم له لائحة بعشرات المجالات التي ستنقطع عنها المساعدات الاميركية مثل تدريب القوات العراقية والاقتصاد والتعليم وذلك في رسالة مؤلفة من ثلاث صفحات.

وعبر الهاشمي للمجموعة الصحفية الأميركية عما أسماه بصدمته من الرسالة قائلا إن الكثيرين ينظرون إلى هذا الموقف بكونه إبتزازا.

ورفض الجنرال راي أوديرنو التعليق على تصريحات الهاشمي، لكن مسؤولين في السفارة الأميركية في بغداد قالوا إن لائحة طويلة شبيهة باللائحة التي تحدث عنها الهاشمي تم تمريرها إلى الحكومة العراقية.

وقد نفى اللفتانت كولونيل جيمس هوتون المتحدث باسم الجنرال أوديرنو، وجود مثل هذه الرسالة، قائلا في تصريح لأسشيوتدبرس إنهم قدموا معلومات إلى الجانب العراقي في إطار إتصالاتهم العادية المستمرة مع الحكومة العراقية.

ومن ضمن الخدمات التي تقدمها القوات الأميركية حماية المنافذ الحدودية الرئيسة ومناطق تصدير النفط عبر شط العرب والخليج، فضلا عن السيطرة الكاملة على الأجواء العراقية.

وأضاف الهاشمي قائلا إن إيران تضغط على بعض القادة العراقيين لدفعهم على عدم التوقيع على الإتفاقية الأمنية، لكنه شدد في الوقت ذاته على أن تمرير الاتفاقية لن يكون سهلا، واصفا الخلاف حولها بأنه حقيقي وواقعي.

من جهته اكد النائب عن المتحدث باسم الوزارة الخارجة الأميركية في بغداد آدام إيرلي أن بنود الاتفاقية العراقية الأميركية طويلة الأمد تضمن المصالح العراقية والأميركية على حد سواء، مضيفا في مؤتمر صحفي عقد امس الاول في النجف أن الجانب الأميركي هو الذي سيقرر قبول أو رفض الاتفاقية.

وقال ايرلي « ان هذه الاتفاقية في مصلحة العراق وفي مصلحة أميركا، ويجب أن أعتراف بأنني أعتقد أن العراق حصل على اتفاقية جيدة ، ولكن في نهاية الأمر، العراقيون هم الذين يقررون».

من جهته نفى عمار الحكيم الذي يدير المجلس الاعلى الاسلامي العراقي أن تكون بعض الاحزاب داخل حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي تعرقل الموافقة على الاتفاق الذي تم التوصل اليه في وقت سابق هذا الشهر بعد شهور من المفاوضات المريرة مع واشنطن.

وقال الحكيم «نحن نبحث عن حلول واقعية تعالج الامور بالطريقة التي تخدم مصالح البلدين ونعتقد أنه ما زالت هناك فرصة لمشاورات يجريها الوفدان المفاوضان العراقي والامريكي في هذا الشان.»

وأضاف الحكيم «هناك جدية واهتمام من الطرفين بالوصول الى صياغات ورؤى مشتركة تضع تصورا لطبيعة وجود هذه القوات الاجنبية والتي يعتقد القادة الامنيون في العراق باننا ما زلنا بحاجة الى مساعدة هذه القوات لاستكمال جاهزية وبناء المؤسسة الامنية. ولذلك في هذه الفترة نحتاج الى حضور هذه القوات ويجب ان تحظى بغطاء اما ان يكون غطاء ثنائيا كما في هذه الاتفاقية او غطاء دوليا كما في قرارات مجلس الامن.»

وشدد الحكيم على «الحاجة الى ابرام هذه الاتفاقية وهو ما تبذل الجهود من اجله او الذهاب الى خيار التمديد في مجلس الامن.»

وتابع الحكيم ان «هناك تعديلات مقترحة من مجلس الوزراء ستقدم خلال فترة زمنية قصيرة جدا الى الادارة الامريكية ويبقى على الادارة الامريكية ان ترى كيف تتعاطى مع التعديلات وما هي وجهة نظرها. نحن نسير في اطار عملية تفاوضية بين طرفين ما يصعب تحديد السقف الزمني من طرف واحد تجاه هذا الامر وكلنا امل ان نصل الى نتائج مقنعة للطرفين.»ولكن الحكيم نفى أن تكون ايران وراء طلب المجلس اجراء تعديلات على الاتفاق.وقال «نسعى لان تكون هناك اراء وتصورات ايجابية من دول المنطقة باتجاه الخطوات التي يعتمدها العراقيون في بناء مشروعهم السياسي الجديد لكن يبقى تقدير المصلحة الوطنية العراقية واتخاذ الاجراءات والقرارات هي شان داخلي.»وأضاف «الوفد المفاوض العراقي كان يرى في بعض النصوص من المرونة والمطاطية ما يمكن ان يستخدم في حالات معينة لجعل العراق احيانا ممرا او محطة لاتخاذ اجراءات ولو تحت ذرائع الوقائية تجاه أي من دول المنطقة وقد تكون هذه واحدة من المسائل التي تحتاج الى تطوير حتى نقنع الجميع ان العراق سيبقى دوما محطة لاشاعة السلام وبناء العلاقات.»

فيما دعا النائب عن جبهة التوافق رشيد العزاوي مجلس النواب الى تشريع قانون خاص بالمصادقة على الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة مع مختلف دول العالم قبل التصويت على الاتفاقية الامنية .

واضاف العزاوي للمدى ان الحكومة هي المعنية بتوقيع الاتفاقية وبعد ان يتم توقيعها سترسل الى مجلس النواب لمناقشتها ما سيستلزم تشريع قانون خاص بعملية التصديق على الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الحكومة .

من جهته راى النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي أن المفاوضات حول الاتفاقية الامنية ستاخذ وقتا طويلا بالرغم من اجراء التعديلات عليها من قبل الحكومة .

وعقد مجلس وزراء اقليم كردستان امس الاول الاثنين اجتماعه الاعتيادي. برئاسة نائب رئيس اقليم كردستان كوسرت رسول علي وحضور رئيس حكومة الاقليم نيجرفان بارازاني ونائب رئيس الحكومة عمر فتاح وجدد مجلس الوزراء دعمه ومساندته للاتفاقية الامنية بين العراق وامريكا ، معتبراً ان هذا الاتفاق يصب في مصلحة الشعب العراقي.

واذا لم يبرم الاتفاق بحلول ٣١ كانون الاول فان العراق يقول انه سيسعى لتجديد التفويض الذي يمنحه مجلس الامن للقوات الامريكية، من جهتها هددت واشنطن بابقاء كل قواتها في قواعدها وقطع خدماتها مثل ضبط حركة المرور اذا لم يبرم الاتفاق أو يمدد التفويض في الموعد.

الى ذلك اكد الامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى انه لم يطلع بعد على نصوص الاتفاقية الامنية التي تنظم الوجود الاميركي في العراق.

ونقلت صحيفة «الدستور» شبه الحكومية امس الثلاثاء عن موسى قوله في حوار شامل «نحن لم نطلع بعد على اي من النصوص التي يتم التفاوض عليها ونحن لا نعلم بدقة ما يجري في هذا التفاوض».

واضاف موسى ان «المسألة تتعلق بالعراقيين وحفاظهم على بلدهم وسيادته، وهو ما ندعمهم فيه».

واوضح ان «الكل يعلم ان هناك تعديلات كثيرة مطلوبة وتعديلات كثيرة طرحت وتعديلات كثيرة لا تزال رهن الاقتراح وهذا شيء طبيعي في مثل هذه الاتفاقية المهمة التي ستؤدي الى انسحاب القوات الاميركية او قوات التحالف».

واشار موسى الى ان «ما نعرفه حتى الان هو انه في عام ٢٠٠٩ يبدأ الانسحاب من مراكز الثقل السكاني ويتم عام ٢٠١١ الانسحاب النهائي ولكننا لا نعلم ان كانت هذه تواريخ نهائية او لا تزال رهن الاخذ والرد».

وتابع «لا نعلم اية تفاصيل اخرى حتى يمكنني ان اعلق عليها انما يمكنني ان اعلق على ان العراق والحكومة العراقية تقدم تعديلات وواقفة في بعض الامور وهذا من حقها».

واكد ان «الاخوة في العراق لن يوافقوا الا على اتفاقية تحفظ سيادة العراق ، تفتح الباب نحو العراق الجديد من دون عوائق او املاءات».

واضاف «ما يرد الينا من معلومات يشير الى ان العراقيين يريدون ان يطمئنوا الى الحفاظ على سيادتهم وان تكون مطلقة (...) وهذا شيء مشروع».

وبشأن ما اذا كان الجانب العراقي قد ابلغ ممثل الجامعة العربية في بغداد بالخطوط العريضة لهذه الاتفاقية، قال موسى ان «الخطوط العريضة ابلغنا بها وزير الخارجية هوشيار زيباري»، اما النصوص والالتزامات «فلا يمكن التعليق عليها من غير معرفة النص».

وتنظم الاتفاقية الامنية المثيرة للجدل بين بغداد وواشنطن الوجود الاميركي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٨ عندما ينتهي تفويض مجلس الامن الدولي في ٣١ كانون الاول المقبل.

وتظهر المسودة النهائية للاتفاقية الامنية ان العراق سيتمكن من مقاضاة الجنود والمدنيين الاميركيين في حال ارتكابهم جنايات خارج معسكراتهم بشكل متعمد وعندما يكونون خارج الواجب.

وتؤكد المسودة ان للعراق «الحق الاولي بممارسة الولاية القضائية على افراد القوات والعنصر المدني بشأن الجنايات الجسيمة والمتعمدة والتي ترتكب خارج القواعد وخارج حالة الواجب».

وتوضح ان القوات الاميركية المقاتلة ستنسحب من المدن والقرى بتاريخ لا يتعدى حزيران ٢٠٠٩، بينما تنسحب جميع القوات بتاريخ لا يتعدى ٣٠ كانون الاول ٢٠١١. وستتولى قوات الامن العراقية المسؤولية كاملة.